



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2005م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم السبت 29 رجب 1426هـ

الموافق 03 سبتمبر 2005م

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ..... ص 03

■ إفتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2005م.

**محضر الجلسة العلنية الأولى  
المنعقدة يوم السبت 29 رجب 1426 هـ  
الموافق 03 سبتمبر 2005م**

السيدات والسادة الضيوف الكرام،  
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود باسمكم جميعاً، زميلاتي، زملائي، أن أرحب  
بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، والسيد رئيس  
الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة وكذا  
أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، والسيدة  
رئيسة مجلس الدولة، ولن أترك المناسبة تمر دون  
أن أحيي السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام  
الذين سيواكبون أشغالنا طيلة الدورة.  
أيتها السيدات، أيها السادة،

تتعقد دورة الخريف العادية لسنة 2005 في فترة  
من المؤكد أنها ستكون واحدة من أهم الفترات تميزاً  
في تاريخ بلادنا الحديث وهي تكتسب الصفة  
والأهمية هذه من أهمية الحدث الذي ستعرفه البلاد  
خلاله ومن الآثار الكبيرة التي سوف تترتب عنه  
سواء بالنسبة للبلاد عامة أو مؤسستنا التشريعية  
خاصة ذلك أن شعبنا بكامله أصبح على موعد مع  
هذا الحدث لما سيعرفه من تجنيد شعبي كبير،  
وما سيتخلل هذا التجنيد من نقاش واسع وعبر كافة  
ولايات الوطن.

نقاش يُقدم فيه الرأي والحجة حول سداد التوجه  
وصواب الخيار الخاص بمضمون ميثاق السلم  
والمصالحة الوطنية.

وبقطع النظر عن مضمون هذا النقاش فهو تأكيداً  
سيساعد المواطن على فهم أبعاد الوثيقة السياسية  
الهامة المقدمة له ويتخذ على ضوءها القرار ويحدد  
الموقف من هذه المبادرة التي تعتبر واحدة من أكثر  
المبادرات السياسية جسارة وأكثرها تأثيراً على  
مستقبل البلاد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

متوجهاً إلى الشعب بكامل مكوناته وأمام إشارات  
الأمة وممثلي تشكيلاتها السياسية والاجتماعية

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس  
مجلس الأمة.

**المدعوون:**

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي  
الوطني؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

**إفتحت الجلسة في الدقيقة الثامنة والثلاثين  
بعد الحادية عشرة صباحاً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة  
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

**مراسيم الافتتاح:**

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

**السيد الرئيس:** طبقاً لأحكام المادة 118 من  
الدستور والمادتين 4 و5 من القانون العضوي  
الناظم للعلاقات ما بين غرفتي البرلمان والحكومة،  
أعلن رسمياً عن افتتاح دورة الخريف العادية  
لمجلس الأمة لسنة 2005.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام  
على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،  
السيدة رئيسة مجلس الدولة،

إعطائهم فرصاً جديدة للعودة إلى الحياة العادية ضمن المجتمع، وهكذا فإننا نلاحظ أن مبادرة السلم والمصالحة الوطنية جاءت تنويجاً وتجسيداً لكافة مساعي الدولة الرامية إلى القضاء على أسباب وآثار الأزمة التي عرفتتها البلاد وهي بمضمونها الكامل تعد واحدة من أكثر المبادرات جذرية وشمولية وقدرة على حل الأزمة التي عاشتها البلاد حلاً نهائياً.

أيتها السيدات، أيها السادة،

بتقديم المبادرة وتحديد معالمها وخطوطها العريضة يكون فخامة رئيس الجمهورية قد أزال ضبابية الفهم التي سادت الأذهان في الموضوع ووضع حدّاً لكلام المتبرعين بتقديم المفاهيم والاجتهادات غير الموفقة وبالوقت ذاته وضع حدّاً للأسئلة الحائرة وأسكت بشكل نهائي كافة أشكال الطرح المزيد والرؤى الضبابية التي كثيراً ما طرحها البعض والبعض الآخر عن حسن نية حيناً أو بغرض التشويش على المبادرة حيناً آخر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

الآن وقد قدّمت المبادرة ويومياً يتم شرح أهدافها يبقى على المتبنين لأهدافها بذل أقصى الجهود الممكنة لشرحها وتبسيط أفكارها للمواطن الذي يبدي من الآن حماسه لها وانخراطه في مسعاها. لكن هذا الدعم الواسع والمتزايد لم يمنع البعض من طرح بعض التساؤلات المشككة أو الأفكار المعارضة عبر كتابات أو مواقف تصدر بين الحين والآخر من داخل الوطن وأيضاً من خارجه، ولئن كان أصحاب هذه الطروحات والأفكار لا يشكلون كماً عددياً يذكر إلا أنه وفي إطار النقاش الواسع الذي تعرفه البلاد قد يكون من المفيد التوقف والتعقيب على بعض طروحاتهم هذه، فهم حيناً يقولون بعدم جدوى الاستفتاء وحيناً آخر يقولون برفض الفكرة كلية والدعوة إلى اعتماد المعالجة الأمنية حصراً لأنهم يعتقدون أن تقديم ميثاق السلم والمصالحة هو موقف ضعف وتنازل من الدولة لا يمكن القبول به خاصة بعد كل ما وقع خلال سنوات المأساة والدم والدموع، لهؤلاء نقول ألا

المتنوعة، قدم السيد رئيس الجمهورية يوم 14 أوت الماضي المحاور الكبرى لمشروعه الرامي إلى إيصال الجزائر إلى حالة السلم والمصالحة الوطنية. في تلك المناسبة عرض السيد الرئيس أفكاراً جريئة، أفكاراً شرحت الوضع وسطرت النهج وحددت الأهداف التي يرمي إليها ميثاق السلم والمصالحة لطي صفحة الماضي الأليم وفتح صفحة المستقبل الواعد.

صفحة يصفح فيها الجزائريون عن بعضهم البعض وينزعون الحقد فيها من قلوبهم ومعاً ينصرفون لبناء مستقبلهم المشترك بعيداً عن روح الضغينة والكراهية، وفي ظل أجواء المحبة والوئام. وفي تنقلاته عبر ولايات الوطن يواصل السيد الرئيس في كل مرة إعطاء مزيد من التوضيحات حول أبعاد ومرامي المبادرة وبالذليل والحجة يشرح واقع الأزمة وآثارها ويرسم معالم مستقبل البلاد في ظل السلم والمصالحة.

ميثاق السلم والمصالحة الذي عرضه فخامة الرئيس لم يأت من العدم، أو هو جاء اعتباطاً فهو كما يعرف الجميع أتى بعد تفكير عميق ودراسة مستفيضة لواقع مجتمعنا. وهو جاء أيضاً نتيجة دروس مستخلصة من فصول المحنة وقراءات مستفادة من مواقف متكررة عبرت عنها الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا في استحقاقات وطنية متعاقبة.

مبادرة الاستفتاء على ميثاق السلم والمصالحة جاءت كذلك تكملة للجهود التي ما فتئت الدولة (منذ قيام الأزمة) تتخذها لاستعادة الأمن وتحقيق الاستقرار.

فبعد قانون الرحمة جاء قانون الوئام المدني الذي لم يكتف فيه السيد الرئيس بموافقة البرلمان عليه، بل قدمه إلى الشعب في استفتاء حظي فيه القانون بدعم شعبي استثنائي، ونجم عنه توبة عدد هام من المغرر بهم واندماجهم ضمن المجتمع.

وها هو اليوم يُقدّم مرة أخرى على عرض مبادرة جديدة وجسورة ضمنها تدابير عديدة تقترح حلولاً ومعالجات لواقع الأزمة وللمتورطين فيها قصد

تناسباً مع الموقف وأكثرها مشروعية وديمقراطية ولأنه ليس هناك ما هو أقوى من قرار الشعب وموقفه السيد.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إننا على عكس ما يدعيه البعض فيما يخص دور البرلمان نعتقد أن السيد رئيس الجمهورية بدعوته لتنظيم الاستفتاء يكون قد احترم شعبه أولاً، واحترم الدستور ثانياً (لأن هذا الأخير خوله صلاحية العودة إلى الشعب في كل قضية وطنية هامة) وهو لم يهملش البرلمان ثالثاً لأن الدستور أعطى كل ذي حق حقه خاصة وأن الشعب هو دائماً صاحب السيادة والكلمة الأخيرة هي دائماً له.

وإذا كان الدستور قد فوّض البرلمانين بالإجابة عنه في مجال التشريع فهذا لا يعني أن الشعب قد تنازل عن كل صلاحياته له وتخلي عن التعبير عن مواقفه السيدة في القضايا الهامة الخاصة به، كتلك التي سوف يستفتى فيها يوم 29 سبتمبر، وفيما يخص حالتنا هذه فإننا نرى أن البرلمان والبرلمانيين يبقون دائماً معنيين بمبادرة السلم والمصالحة الوطنية.

فهم معنيون بموجب حقهم المواطني بمضمون الفكرة (تأييداً أو معارضة) وهم معنيون لأنهم بعد الاستفتاء وبعد حسم الشعب موقفه لصالح الميثاق يكونون آنذاك معنيين ومدعويين بالوقت ذاته إلى دراسة وتحديد الموقف من ترسانة من مشاريع القوانين التي سوف تعرض عليهم لإعطاء الوثيقة السياسية المعروضة للاستفتاء ترجمتها العملية في شكل قوانين إلزامية التنفيذ.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يقول البعض كيف للدولة أن تتراجع عن سياسة التشدد التي اعتمدها مع الإرهاب بعد كل ما فعلوه وطيلة سنوات قاتمة السواد، كما أن الدولة بإمكانها معالجة الموضوع معالجة أمنية خاصة وأن الإرهاب قد انتهى تقريباً؟

ولهؤلاء أيضاً نقول، إن من ارتكب جرماً في حق شعبه يبقى دائماً متابعاً قضائياً حتى تثبت براءته لكن منطق الأشياء يقول أيضاً إنه عندما يكون الأمن

يكفي ما سال من دماء أبناء الجزائر؟ ومرة ثالثة تقول جهات أخرى ألا ضرورة للاستفتاء لأن رئيس الجمهورية لديه من الصلاحيات ما يكفيه ليستغني عن الاستفتاء في حين يرى آخرون بالمقابل أن رئيس الجمهورية بتنظيمه الاستفتاء قد همش البرلمان. إلخ؛ طروحات كثيراً ما يتم التردد لها الآن وحتى قبل عرض ميثاق السلم والمصالحة للاستفتاء.

إنها كلها أفكار ومواقف تبرز للأسف أن هناك أناساً معروفة دوائرهم لا يشاطرون حتى الآن الطرح الخاص بمشروع ميثاق السلم والمصالحة لأسباب مختلفة ولا يقاسمون قناعة أغلبية الشعب الساحقة في الموضوع وهذا ليس بالأمر المستغرب.

إننا لهؤلاء وفي إطار النقاش الهادئ نقول، فيما يخص التحفظ على تنظيم الاستفتاء، إن السيد رئيس الجمهورية مدعوماً بتلك الأغلبية الاستثنائية التي حصل عليها أثناء الانتخابات الرئاسية الماضية وبالصلاحيات التي يخوله إياها الدستور كان بإمكانه حقاً أن يكتفي بتقديم المبادرة في شكل مشروع قانون إلى البرلمان ويكتفي بهذا الإجراء لدعم موقفه وتحقيق الغاية ذاتها ولا أعتقد أن البرلمان كان سيعترض على مبادرته النبيلة هذه.

لكنه احتراماً وتقديراً لشعبه أثر العودة إليه والنزول عند رغبته لاستمزاز رأيه والعمل بموقفه من الموضوع خاصة وأنه يدرك أن آثار الجرح المترتب عن عمق الأزمة كان كبيراً، وهي مست كل جزائري وجزائرية مسأماً مباشراً أو غير مباشر.

وعن صواب ارتأى وضع كل واحد أمام مسؤولياته، فعل هذا حتى يقطع الطريق أمام كافة المزايدين والمعارضين للمعارضة، وحتى لا يقول هؤلاء إن السيد الرئيس قد اتخذ قراراً فردياً في موضوع يعني الكافة، لكن وبالمقابل لو لم يلجأ إلى تنظيم الاستفتاء لقال هؤلاء ذاتهم لماذا لم يفعل هذا؟

إن هذه الاعتبارات وغيرها هي التي أدت بالسيد الرئيس إلى الدعوة لتنظيم الاستفتاء لأن الاستفتاء من حيث المدلول السياسي يعتبر أكثر الإجراءات

موقف يشرف هؤلاء ويشرف الوطن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن نقفل النقاش في الموضوع دون التعرّيج على تصريحات وتصرفات بعض المنظمات غير الحكومية الأجنبية التي عودت نفسها وعودتنا في كل مرة على التدخل فيما لا يعنيهها وخاصة في شؤوننا الداخلية، فتعطي لنفسها الحق في تقديم الدروس للغير وانتقاد خيارات الآخرين حتى في قراراتهم السيدة.

بالطبع فإننا نرفض من هؤلاء ومن غيرهم كافة أشكال التدخل ولقد ندنا بالماضي بمثل هذه التصرفات وسوف نستمر في التنديد بها كلما كان ذلك مطلوباً، لكن قوة موقفنا ليس في التنديد بها وإنما في كون مواقفنا هي التي أثبتت الأيام صحتها وكانت أحسن جواب عليها.

وهذه المرة أيضاً نقول لهم قولوا ما شئتم من كلام فنحن أدرى بواقع شعبنا وبلادنا، وشعبنا هو الذي يدفع ثمن استمرار الأزمة وهو الذي يجني ثمار المصالحة، لهذا فهو الذي في 29 سبتمبر سيعطي رده الصريح والواضح على كافة ادعاءات هذه المنظمات غير الحكومية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

عدا حدث الاستفتاء الخاص بتحقيق السلم والمصالحة الوطنية ستكون الدورة الحالية ثرية بنشاطها التشريعي ونشاطها البرلماني وبكافة النشاطات المبرمجة.

وهكذا وفي هذا الإطار سيكون عملنا مكثفاً أثناء الدورة لأننا سوف ندرس عدداً هاماً من مشاريع النصوص القانونية وستكون هذه النصوص استكمالاً لتلك التي تمت المصادقة عليها في الدورات السابقة، إذ ستعطي لنا الفرصة لدراسة وتحديد الموقف من العديد من مشاريع القوانين الأخرى، كتلك المتعلقة بتنظيم المدينة وهي قوانين سوف تعكف على معالجة الأوضاع الصعبة التي تعرفها بعض مدننا في تسييرها اليومي.

إن ما يجب الاعتراف به اليوم فيما يخص سياستنا الخاصة بتنظيم المدن وتهيئة الإقليم يحتم علينا

والاستقرار في الدولة مهدداً يكون طبيعياً أن تتصرف الدولة بما يمليه عليها القانون من صرامة وحزم فتعتمد التشدد كأسلوب عمل لاسترجاع النظام والأمن.

وعكس ذلك وعندما تتحسن الأوضاع ويزول الخطر يصبح طبيعياً أيضاً أن تتصرف أجهزة الدولة تصرفاً آخر أكثر مرونة.

وفي حالتنا هذه فإن الدولة عند حدوث الأزمة ونشوب الأعمال الإرهابية التي هددت استقرار الدولة ونظامها الجمهوري كان سليماً وقانونياً تصرفها المتشدد؛ (وليس في هذا عيب) لأنه لا يمكن في هذه الحالة الموافقة على استمرار التهديد بانهيار الدولة ونظامها الجمهوري خاصة عندما يكون الأمر يرمي إلى إقامة نظام مجهول المعالم غامض المفاهيم وغير واقعي الطرح ولا هو ممكن التحقيق. (تصفيق)

لهذا فإن موقف الدولة وأعاونها آنذاك الذي اعتمد التشدد ضد الذين لجؤوا إلى استعمال الإرهاب لزعزعة الاستقرار واستهداف المواطنين الأبرياء في أرواحهم وممتلكاتهم كان موقفاً يبرره القانون والضرورة.

أما اليوم وقد تعززت أركان الدولة وتأكد استقرارها، اليوم وقد هزم الإرهاب سياسياً وأمنياً (تصفيق) وغمر الندم نفوس الأغلبية من أولئك الذين أخطأوا في حق شعبهم، فكان طبيعياً أن تتغير نظرة الدولة وأعاونها خاصة وأن الاجراء يرمي إلى تحقيق السلم والمصالحة ويهدف إلى توحيد صف الجزائريين ودعوته إياهم لطي صفحة فصول الحقد والكراهية لبناء المستقبل الواعد الذي تسوده المحبة والوئام والتضامن لمواجهة التحديات الكبرى التي تواجه الوطن. إن مبادرة المصالحة يجب أن تفهم إذن من الزاوية التي تفيد أن موقف الدولة جاء من منطلق القوة لا من زاوية الضعف أو الاستسلام، (تصفيق) وليس هناك ما يدعو إلى الاستغراب إذا كان مواطنون يدعمون الدولة في مواقفها ضد الانحراف والجريمة ثم راح نفس المواطنين يدعمون الدولة في توجهها الرامي إلى تحقيق السلم والمصالحة فهذا

السيد رئيس الحكومة جهوده المخلصة التي أوصلت إلى تطبيع الأوضاع في منطقة القبائل ولن نقف عند هذا الحد دون توجيه التحية إلى ممثلي حركة المواطنة الذين بروح مسؤولة ساعدوا على التوصل إلى استرجاع الأمن المدني والانسجام الاجتماعي في هذه المناطق العزيزة علينا جميعاً.

أيته السيدات، أيها السادة،

لن يكون بمقدوري التعقيب على كافة مشاريع النصوص المقترحة علينا التي هي جاهزة أو تلك التي سوف تجهز، غير أنها كلها نصوص هامة وهي سوف تغطي قطاعات عديدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وسوف تحظى من جانبنا بكل العناية التي تستحقها.

أيته السيدات، أيها السادة،

من هذا المكان المهيب - ولو بعد وقت - نود أن نتوجه بعقولنا وقلوبنا إلى أرواح ديبلوماسيينا اللذين اغتيلوا في بغداد من قبل الإرهاب الأعمى لكن قبل الاسترسال أود أن أطلب من الجميع الوقوف والالتزام بدقيقة صمت ترحماً على أرواح شهيدنا الواجب الوطني الشهيد بلعروسي علي وعزالدين بلقاضي، رحمهما الله.

### (الوقوف والالتزام بدقيقة صمت)

أيته السيدات، أيها السادة،

إنني وإياكم بهذه المناسبة وقفنا وقفة إجلال وخشوع للترحم على روحيهما الطاهرتين وندعو المولى عز وجل أن يتغمدهما في زمرة الشهداء وينعم على ذويهما بالصبر ويعظم أجر أسرتهما الصغيرة والكبيرة.

سيدات، سادتي،

إذا كان لنا من قراءة لهذه الجريمة الجبانة فإننا نقول إن الأهمية الإرهابية قد قامت بفعلتها النكراء هذه بعد أن قهر أتباعها المجرمون في الجزائر وهزموا وفقدوا القدرة على المبادرة، وما فعلتهم الجبانة هذه إلا تأكيداً لصحة ما نقول.

لقد قالت الجزائر بأن الإرهاب هو ظاهرة عالمية وهي باستمرار بينت العلاقة القائمة ما بين الجماعات المسلحة عندنا بتلك التي تنشط في مناطق عديدة

القول بأننا منذ الاستقلال لم نتمكن من اعتماد مخطط حقيقي لتطوير مدننا، ولقد كانت هناك اجتهادات بعضها كان موفقاً والبعض الآخر كان ينقصه التوفيق، لقد كبرت مدننا وتطورت في غياب أي مخطط وطني حقيقي لتنظيم الإقليم وبدون رقابة صارمة في هذا المجال، وغالبا ما كان البناء في مدننا يتم بعيداً عن المتابعة الجادة من قبل الجهات المختصة، الأمر الذي ترتب عنه قيام أوضاع صعبة للدرجة التي وجدنا فيها أحياء بكاملها تقوم بعيداً عن أبسط قواعد التخطيط العمراني العادي.

إننا نلاحظ، سيداتي سادتي، أن الخرسانة المسلحة أصبحت تغزو أراضي الفلاحية الخصبة كما أن مدننا راحت تتوسع بشكل يدعو حقا إلى الخوف من المستقبل، لهذا فإن تقديم هذه القوانين وفي هذا الوقت بالذات من شأنه أن يضع حداً لهذه الوضعية غير الطبيعية.

أيته السيدات، أيها السادة،

مجلسنا في بداية هذه الدورة سوف يحدد الموقف من عدد من مشاريع القوانين أصدرها بموجب الصلاحيات المخولة له فخامة رئيس الجمهورية في شكل أوامر، نذكر منها قانون المالية التكميلي الذي فرضته مقتضيات وطنية وحتمته التزامات دولية لم يكن بالإمكان التنصل منها.

وإلى جانب هذا هناك أمران عدلا كلا من قانون الولاية وقانون البلدية حتمت الضرورة إصدارهما في فترة ما بين الدورتين وكان لابد لهما من الصدور لما لهما من علاقة بالاستحقاقات الوطنية المبرمجة، ومن شأن إدخال أحكامها حيز التنفيذ أن تساهم بالدفع بالأمور في منطقة القبائل تحديدا بالتوجه نحو مزيد من الانفراج وتمكن مواطني هذه المنطقة والمناطق التي طعن في كيفية انتخاب مجالسها نقول تمكنهم من اختيار ممثليهم على المستوى المحلي وأيضا إعطاء الفرصة لبعض هؤلاء لكي ينتخبوا ممثليهم ضمن هيئتنا الموقرة هذه.

إننا، أيته السيدات أيها السادة، نود بالمناسبة أن نتوجه بالتحية والتقدير لفخامة رئيس الجمهورية على حرصه الدائم على معالجة هذه الوضعية ونشكر

من العالم، وقد جاءت جريمة بغداد لتؤكد للرأي العام مرة أخرى صحة الطرح.

إن الجزائر مسلحة بصحة موقفها ومؤمنة بزيف ادعاءات القتلة المجرمين اختارت من البداية مواجهة هذه الجماعة وهي انتصرت عليهم، بل إن تجربتها في هذه المواجهة أصبحت فعلاً مثلاً ونموذجاً يقتدى به.

وهذا ما أقلق حقاً هذه الجماعات الإرهابية وأفقد الظاهرة الإرهابية بريقها وجوانب إثارته في الجزائر، فجاء حلفاؤها المجرمون في بغداد للانتقام لحلفائهم في الجزائر وفت الانتباه إليهم معتقدين أن هذا العمل الآثم سوف يرهب الجزائر أو يغير من موقفها!!

إننا بقدر ما نتألم لهذا العمل الجبان بقدر ما نقول إن هذا العمل المجرم لن يغير من موقفنا من الإرهاب أينما كان بل بالعكس فإنه يدعونا إلى تجديد التنديد به والقول بأن لا الإرهاب المحلي ولا الإرهاب بامتداداته الدولية يخيفنا، وعكس ذلك فإنه يؤكد لنا حقيقة ما فتئنا نذكر بها ومفادها أن الإرهاب في الجزائر وأفعاله النكراء تندرج ضمن مخطط الأهمية الإرهابية الإجرامية التي يتوجب أن تتظافر جهود الجميع للقضاء عليها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

تلاحظون مثلي أن دورة الخريف هي حقاً دورة غير عادية سواء بالنسبة للظرف الذي تنعقد فيه وللمواضيع التي ستعالج خلالها داخل القاعة أو خارجها، لكن التاريخ سوف يميز هذه الدورة بالموعد الذي نحن جميعاً معه في 29 سبتمبر لأنه يبشر بنهاية مرحلة وبداية أخرى ستكون مخصصة لتحقيق السلم والمصالحة وهو ما يتطلب بالتأكيد جهداً ووقتاً وتضحية لتحقيق كامل الأهداف المكرسة في ميثاق المصالحة الوطنية.

شكراً للجميع، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الرابعة عشرة بعد منتصف النهار



<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 29 رجب 1425هـ

الموافق 03 سبتمبر 2005م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587